

دور المشاريع الصغيرة في معالجة بطالة خريجي

مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني

د. خليل أحمد النمروطي

م. أحمد محمود صيام

كلية التجارة – قسم الاقتصاد

الجامعة الإسلامية – غزة

المقدمة :

للمشاريع الصغيرة أهمية استثمارية وتنموية كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافياً، الأمر الذي يهيئها لإحداث تنمية إقليمية شاملة وفاعلة تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتساعد على تحقيق ترابط رأسي وأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. إن ما وصلت إليه الدول المتقدمة من نمو وازدهار اقتصادي لم يكن ليتحقق من دون الإسهام الفاعل للمشروعات الصغيرة، حيث كانت وما زالت أداة تنموية فاعلة تعمل على خلق الملايين من فرص العمل وعلى زيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وعلى خلق طاقة إنتاجية جديدة وعلى زيادة إنتاجية العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها، كما تعمل على زيادة القدرة التصديرية للاقتصاد ككل الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وعلى ميزان المدفوعات وعلى التوازن التنموي والجغرافي، مما ينعكس على أبرز المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول. ولا يمكن الحديث عن واقع المشروعات الصغيرة في فلسطين بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثرت بها خلال المرحلة السابقة، حيث إن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالنظور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشروعات الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة. و حيث أن الأراضي الفلسطينية تعاني حالياً من ازدياد نسبة البطالة فيها إذ وصلت نسبتها في الربع الثالث من ٢٠١١ إلى أكثر من ٢٢% من المشاركين في القوى العاملة، حيث سجل معدل البطالة في قطاع غزة ٢٨,٠% للربع الثالث ٢٠١١ مقابل ١٩,٧% في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011)، وترتفع معدلات البطالة بشكل ملحوظ بين خريجي مؤسسات التعليم العالي وذلك بسبب صغر حجم السوق المحلي، وإجراءات الاحتلال التعسفية الممارسة بحق أبناء الشعب الفلسطيني من حصار واغلاقات متكررة للمعابر كما ساهمت أعمال التجريف للأراضي الزراعية الى زيادة ملحوظة في معدلات البطالة، وغيرها من الاسباب الاخرى التي تكمن في سياسات كل من الممولين والماتحين والسياسات الحكومية الاقتصادية المختلفة. و بالتالي تأتي هذه الدراسة للبحث في دور المشاريع الصغيرة في علاج بطالة خريجين مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني .

التعريفات الإجرائية:

البطالة : تعرف البطالة حسب تعريفات منظمة العمل الدولية المستخدمة في معظم دول العالم إحصائياً: هم العاطلون عن العمل من الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة وفي نفس الوقت لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط، إلا أن هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى كاستخدام أسبوع كل شهر، أو يوم في الأسبوع. إلا أن المعمول به في فلسطين هو العمل ساعة خلال الأسبوع الماضي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠). ويعرف

الباحثان البطالة بأنها: عدم قدرة الفرد الحصول على فرصة عمل بشكل كامل أو جزئي كي يحصل على مستوى من الدخل يوفر له حياة كريمة.

المشروعات الصغيرة : كيان اقتصادي أو وحدة اقتصادية تتألف من مجموعة من العناصر البشرية يستخدمون وسائل وطرائق مختلفة وفق سياسات وإجراءات وبرامج وأشكال تنظيمية محددة لتحقيق أهداف لهذا الكيان وأهداف المالك، وأهداف المدراء وأهداف العاملين، إلى جانب الأهداف الاجتماعية.

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ - ٥٠ عامل فيما يصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها اقل من ١٠ عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين ٥٠ - ١٠٠ عامل بالمشروعات المتوسطة (خضر، ٢٠٠٢).

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة للمشروعات الصغيرة في علاج بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني لأن المشاريع الصغيرة لها مكانة خاصة في اقتصاديات معظم الدول على اختلاف درجات تطورها وتقدمها الحضاري لما لها من أهمية كبيرة في تنمية وتطوير الاقتصاد، وبسبب الظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية من حصار على جميع مستلزمات ومقومات النمو ونخص بالذكر الحصار والحرب الشعواء على المشاريع الاستراتيجية والكبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة الى تدميرها المتكرر والمتعمد للبنية التحتية في الاقتصاد الفلسطيني، وكننتيجة لذلك نجد ان المشاريع الصغيرة تحتل ٩٠% من اجمالي لمشروعات في الأراضي الفلسطينية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ٢٠١٠).

بالإضافة للمساهمة الكبيرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي تعمل المشاريع الصغيرة على خلق فرص عمل لأفراد المجتمع و الخريجين واستقطاب الخبرات والمهارات من الأيدي العاملة وتحسين مستوياتهم المعيشية. لذا من المهم التركيز على نجاح هذه المشروعات و خلق البيئة المناسبة لنمو هذه المشاريع، لما لها من دور كبير في التنمية في الأراضي الفلسطينية.

الحدود والنطاق : تشمل البيانات الاحصائية في هذا البحث نسبة البطالة و بيانات احصائية عن المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تشمل البيانات ذلك الجزء المحتل من القدس عام ١٩٦٧) من الفترة ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩.

الدراسات السابقة :

لقد نالت دراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحد من البطالة على اهتمام شريحة كبيرة من الباحثين في كافة دول العالم سواء في الدول المتقدمة والنامية، نظرا لاهمية تلك المشاريع في الحد وبشكل كبير من البطالة المنتشرة في جميع انحاء المعمورة وخصوصا لدى الخريجين، بل و لدفع عجلة التنمية للدولة وتحسين الوضع المعيشي وهناك العديد من الحالات في

عدة دول تشهد على نجاح تلك التجريبات ومنها التجربة الماليزية واليابانية، إضافة الى التجربة التونسية.

أشادت الكثير من الدراسات على الدور التنموي لتلك المشاريع حيث أشار الباحثون الى حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى امتلاك عناصر النهوض والتطور في القطاعات الإنتاجية خصوصاً (نصر الله و الصوراني، ٢٠٠٥)، وهذا يتطلب الاهتمام الجدي وفق رؤية استراتيجية تقوم على تفعيل دور المنشآت والمشاريع الصغيرة، واتساعها أفقياً وعمودياً، كما وأشار الباحثان وكذلك العديد من الباحثين في هذا المجال (عبد الغني، ٢٠٠٧)، و (الاسرج، ٢٠١٠) على ضرورة توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع وتسهيلها من قبل مؤسسات الاقراض. (الزعنون و أسنتيه ٢٠١١) هدفت الدراسة إلى معالجة حجم البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية و أظهرت أن الخريجين ينتابهم شعور عام بالإحباط والقلق والخوف من المستقبل. واستخلصت الدراسة مجموعة من التوصيات الموجهة الى الجهات المعنية وصناع القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة للمساهمة في الحد من حجم مشكلة البطالة بين الخريجين في المجتمع الفلسطيني. (وزارة الخارجية و التخطيط، ٢٠١٢) التي هدفت إلى استقصاء حجم مشكلة خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة حيث بينت أن عدد الخريجين العاطلين عن العمل في العام ٢٠١٠ من حملة الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس ٣٥٢٠٠ من أصل ١٠٢٣٠٠ أي بنسبة بطالة ٣٤,٤% وبينت أيضاً أن صغر حجم سوق العمل من الأسباب الرئيسية التي تؤدي الى ارتفاع بطالة الخريجين.

كما وأشارت العديد من الدراسات على الدور المهم من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على رعاية وتوجيه تلك المشاريع، حيث ان الحكومة لا تستطيع توفير فرص العمل للجميع بسبب تضخم الجهاز الحكومي، ولكن تستطيع تنشيط وتدريب العديد من الخريجين والايدي العاملة لتوجيهها في مشاريع صغيرة تستطيع من خلالها ان تشغل هذه الطاقات، وهناك عدة سبل للمساعدة مثل التدريب و تأسيس وتفعيل دور الجمعيات والاتحادات و التخفيف من السيطرة الحكومية والتعقيدات البيروقراطية في الإجراءات أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من قبل المسؤولين في السلطة (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩)، (ايهاب خالد، ٢٠١٢) كما تساعد المشروعات الصغيرة من التخلص من بعض المشاكل الاجتماعية الموجودة في مجتمعاتنا العربية و في فلسطين تحديدا من عدم رغبة او خجل البعض من العمل في بعض القطاعات مثل النظافة والبناء وغيرها ... و لكن يخفي هذا الشعور عندما يكون العامل في هذا المجال هو صاحب العمل وهو من يديره الزيادات (٢٠١٠)

على الصعيد التطبيقي والعملية، أشارت العديد من الدراسات العربية إلى الدور الذي تلعبه هذه المشروعات على مستوى الدولة الواحدة. فقد أشار أبو الهيجاء (1991) إلى الدور الكبير للصناعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني في مجال التشغيل، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وزيادة إنتاج، وزيادة الدالة في توزيع الدخل وتحقيق التوازن الإقليمي، والوصول للاستغلال الأمثل للموارد المحلية، ودفع عجلة التنمية الزراعية، وتحسين الميزان التجاري. كما أشار إلى دورها في تعزيز مستوى الريادة المحلية وإنتاج السلع الخاصة، وأحداث التراكم الرأسمالي في الأردن، وفي الجزائر (خلف ١٩٩٥). أما أشارت دراسة أخرى إلى دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية (الصادق واليوشع ١٩٩٧). كما وأكدت العديد من الدراسات مثل

(Congolo, 2010) و (Obdan and Agba, 2005) و (Stoner, 1983) على ان اهم اسباب الفشل في المشاريع الصغيرة يرجع الى افتقارها الى التخطيط الاستراتيجي بشكل عام، و أوصت بضرورة التدريب و اعطاء الدورات اللازمة لاصحاب تلك المشاريع لمساعدتهم في التخطيط بشك جيد لمشروعاتهم (سلمان، ٢٠٠٩).

مشكلة الدراسة:

لعبت المشروعات الصغيرة دوراً هاماً وبارزاً في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في حياة الفلسطينيين من خلال الحدّ من مشكلة البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الطاقات الشبابية المعطلة، وعلى الرغم من ذلك إلا أننا نجد أن معظم المشروعات الصغيرة مازالت تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات التي تواجه عملها ولم تتمكن من استقطاب كل الفئات العاطلة عن العمل. و مما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي. **ما هو دور المشروعات الصغيرة في الحد من بطالة الخريجين؟**

أهداف الدراسة:

- ١- بيان أهم المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية .
- ٢- تحديد أهم الخدمات المالية وغير المالية التي تحتاجها المشروعات الصغيرة للتطوير التحسين.
- ٣- تقديم مجموعة من المقترحات والحلول الممكنة لتطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة.

الإطار النظري:

المشاريع الصغيرة:

يشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم إلى أن دعم وتطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، لما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي البطالة و الفقر بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي شخص أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين هذه المشروعات من جهة، والتوظيف الذاتي من جهة ثانية، والحد من مشكلتي البطالة و الفقر من جهة ثالثة (منظمة العمل العربية، ٢٠٠٩).

إن تعبير "صغير" وتعبير "متوسط" هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل البلد الواحد، فإن المشروعات التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. ويعود ذلك إلى وجود بعض القيود التي تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المشروعات ومن أهمها:

١. اختلاف درجة النمو وينعكس هذا التفاوت على مستوى التطور التكنولوجي
٢. اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشروعات،
٣. اختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد.

٤. تعدد المعايير المستخدمة والتي من أهمها المعايير الكمية والنوعية.

أهمية المشروعات الصغيرة

تشكل المشروعات الصغيرة أهم مكونات النشاط الاقتصادي في كل دول العالم، ومنها الأراضي الفلسطينية. فهي تنتشر في مجالات الصناعة والتجارة والتوزيع والخدمات والمشروعات الصغيرة أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة على التكيف مع الحاجات والرغبات للعميل، بالإضافة إلى قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها، ففي المناطق النائية والصحراوية والريفية تعتمد في خدماتها على المشروعات الصغيرة التي تقوم بخدمة المجتمع بشكل أفضل، هذا كله من منظور اقتصادي أما من منظور اجتماعي فإنها تعطي الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم واحتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية، والتعبير عن آرائهم، وخلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أم لغيره، وبالتالي الإسهام في حل مشكلة البطالة وكذلك تقوية الأواصر الاجتماعية (الزيادات، ٢٠١٠).

دور المشروعات الصغيرة في اقتصاديات الدول:

التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الكبيرة دور كبير في ذلك التطور والنهوض في الاقتصاد، وكذلك لا أحد يستطيع تجاهل دور المشروعات الصغيرة في النهوض في الاقتصاد القومي وأهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بغض النظر عن درجة تقدمها بحيث تشكل المشروعات الصغيرة ما نسبته ٩٧% من إجمالي عدد المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية وتسهم بقرابة ٣٤% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتسهم في خلق ٥٨% من إجمالي فرص العمل المتاحة. وكذلك في كندا حيث تسهم في توفير ٣٣% من فرص العمل بينما في اليابان تسهم في توفير ٥٥,٧% من فرص العمل وهناك دول تسهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير في حل مشكلة البطالة لديها مثل أندونيسيا إذ تسهم هذه المشروعات بنسبة ٨٨% من فرص العمل وكذلك غانا حوالي ٨٥% أيضاً (يوسف ٢٠٠٢).

المشاريع الصغيرة في فلسطين:

لقد أخذت المشاريع الصغيرة الجزء الأكبر من حجم المشاريع الاقتصادية في الاقتصاد الفلسطيني وكان ذلك بسبب الاجراءات التعسفية من قبل الاحتلال الإسرائيلي مما أدى الى العمل في الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير رسمي وغير قانوني لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية ورغم ذلك فإنها لعبت دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل ويجدر الإشارة انه منذ ان استلمت السلطة الوطنية ادارة الاراضي الفلسطينية عام ١٩٩٤، كان من مهامها تنمية النشاطات المدنية المختلفة ومن ضمنها بلورة رؤية تنموية فلسطينية وفقا لإمكانيات واحتياجات المجتمع الفلسطيني وفي عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية (الصغيرة) كمصدر رئيس للدخل حوالي ٢٥%، وتعرضت المشروعات الاقتصادية

لخسائر اقتصادية باهظة منذ ٢٨/٩/٢٠٠٠ أثرت على تراجع الطاقة الإنتاجية المستغلة وقصف وتدمير وإغلاق كثير من المشروعات، حيث تقدر إجمالي الخسائر للأنشطة الاقتصادية المختلفة في فلسطين حتى منتصف ٢٠٠٢ أكثر من ١٠ مليار دولار (نصر الله والصوراني، ٢٠٠٥). ويعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تصنيف حجم المشاريع على حسب عدد العمال ويعتبر المشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها من ١-٤ عمال، أما المشاريع المتوسطة فهي المشاريع التي يتراوح عدد العمال من ٥-٢٠ عامل، بينما المشاريع الكبيرة هي التي يزيد فيها حجم العمالة عن ٢٠ عامل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧).

جدول ١: يظهر عدد المنشآت الاقتصادية وعدد العاملين لسنة ٢٠٠٧ حسب حجم المنشأة وفئات عدد العاملين بالآلاف:

حجم المنشأة حسب فئة العمالة	عدد المنشآت	عدد العاملين
صغيرة (١-٤)	98,953	168,636
متوسطة (٥-٢٠)	9,788	76,705
كبيرة (٢٠ فأعلى)	945	51,715
المجموع	109,686	297,056

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله، ٢٠٠٧.

وتختلف آلية التعامل مع المشروعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية وهي تختلف من مؤسسة لأخرى فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، وتصنف وزارة المالية المشروعات حسب الشرائح الضريبية للمكافئين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٨ يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة، مع العلم بان وزارة الصناعة الفلسطينية حددت لأغراض إحصائية تقسيمات للمشروعات الصناعية حسب الملف الصناعي عام ١٩٩٧، وأخيرا نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٢ للمنشآت التي تشغل بين ٩-٥٠ عامل وفق رؤية إحصائية خاصة مدعومة من UNCTAD. ومما سبق يتبين تشتت جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشروعات الاقتصادية وفق طبيعة كل مؤسسة بدون وجود جهة رسمية معنية بمتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمشروعات الصغيرة برؤية موحدة تخدم تطور جميع فئات المشروعات الفلسطينية (نصر الله والصوراني، ٢٠٠٥). وتتوزع المشروعات الاقتصادية الصغيرة في فلسطين بين:

١. المشروعات الصناعية (صناعات استهلاكية صغيرة أو مهن وحرف صناعية).
٢. المشروعات التجارية (تجاره الجملة والتجزئة، الوكلاء والسماصرة).
٣. المجالات الخدمية (المكاتب الخدمية المختلفة ووكالات السياحة والتأمين وغيرها، والخدمات الفندقية، الخدمات الشخصية والنقل).

٤. المشاريع النسوية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.
٥. الحيازات الزراعية المملوكة للسكان المحليين بشكل متفاوت، إضافة لمهنة الصيد والتي تأثرت بشكل كبير نتيجة للإجراءات الإسرائيلية التعسفية.
٦. المشروعات الصغيرة في إطار المنظمات غير الحكومية الضفة والقطاع، وهي مشاريع بحاجة لمزيد من التطوير في إطار الخطة التنموية الفلسطينية.

هيكل المشروعات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي وفئات العمالة:

حسب التعداد العام للمنشآت لعام ٢٠٠٧ تقدر عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 686.109 وتشكل نسبة المنشآت الاقتصادية التي تشغل أقل من ٥ عمال في الأراضي الفلسطينية ٩٠,٢%، كما وتبلغ نسبة التشغيل لهذه المنشآت ما يقارب ٦,٧%، و بسبب ظروف الحصار والإغلاق الإسرائيلي منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ انخفض متوسط عدد العاملين في المنشآت التي تشغل (٤-١) من ٣,٣ ألف عامل قبل انتفاضة الأقصى إلى ٢,١ ألف عامل بعد انتفاضة الأقصى، ناهيك عن إغلاق عدد من المنشآت الاقتصادية أبوابها وتسريح عماله (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨). وفيما يلي استعراض بعض الأنشطة الاقتصادية العاملة في فلسطين حسب تقسيمات فئات العمالة، والقيمة المضافة وقيمة التكوين الرأسمالي (جدول ٢)، للعام ٢٠٠٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١).

جدول ٢: المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة اقل من ٥٠ عامل في الاراضي الفلسطينية وحسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٩.

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي
انشطة الخدمات	٢٧,١٣%	١٧,٦٧%	٣٢,٨٤%
انشطة التجارة الداخلية	٣٤,٠٧%	٤٧,٢٧%	٣٤,٤٥%
انشطة النقل والتخزين والاتصالات	٢,٠١%	٢,٦٧%	٤,٢٣%
انشطة الصناعة	٢٢,٥٥%	٢٩,٩٨%	٢٥,٦%
الانشاءات	١,٢٨%	٢,٤١%	٢,٧٨%

المصدر: قام الباحثان بحساب النسب من بيانات المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة اقل من ٥٠ عامل في الاراضي الفلسطينية وحسب النشاط الاقتصادي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١١، بيانات غير منشورة.

مؤشرات سوق العمل في فلسطين:

تشكل البطالة إحدى أهم المعضلات و التحديات التي تواجه المجتمع الفلسطيني خصوصاً منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول من العام ٢٠٠٠ حينما شهدت معدلات البطالة قفزات مذهلة في الإرتفاع في الضفة الغربية وقطاع غزة. مما يهدد استمرار الحياة لعشرات الآلاف من الأسر الفلسطينية، و بالرغم من أن مشكلة البطالة تعتبر هماً عالمياً، إلا أنها تكتسب في الحالة الفلسطينية أهمية قصوى لدى صانعي القرار و القوى الأطراف المتنوعة نظراً لإستثنائيتها و استفحال حدتها و فداحة الآثار و المخاطر المترتبة عليها إقتصادياً و سياسياً و اجتماعياً و نفسياً.

١. خصائص البطالة في فلسطين

من أهم مواصفات البطالة في فلسطين حسب المؤشرات لعام ٢٠١٠ و ٢٠١١ :

(١) تسجل الاراضي الفلسطينية معدلات مرتفعة في بطالة الشباب فقد بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) حوالي ٣٠% في الربع الثاني من سنة ٢٠١١، فوصل المعدل بين الإناث الشباب إلى ٥١%، بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى ٢٦,٤%، و هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (توضيح في الجدول ١) (ماس، ٢٠١١).

جدول ٣: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و الفئات العمرية للعام ٢٠١٠ و الربع الأول و الثاني ٢٠١١.

2011		2010				الفئات العمرية و الجنس
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
كلا الجنسين						
30.3%	38.2%	39.9%	42.5%	37.4%	35.3%	24-15
ذكور						
26.4%	35.3%	38.5%	39.2%	35.6%	33.7%	24-15
إناث						
51.0%	53.8%	47.1%	59.5%	46.9%	44.3%	24-15

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، ٢٠١١.

(٢) أنها متركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور، ولكن هناك فرق جوهري بين الذكور و الإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، حيث يوضح الجدول (٢) أنه في الربع الثاني من العام ٢٠١١ و عند نفس المستوى من التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الإناث (٣٩,٢%) و أقل بكثير عند الذكور (١٣,١%).

جدول ٤: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة ١٥ لاسنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس و عدد السنوات الدراسية للعام ٢٠١٠ و الربع الأول و الثاني ٢٠١١

2011		2010				عدد السنوات الدراسية و الجنس
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
كلا الجنسين						
22.8%	22.1%	21.3%	27.5%	21.8%	22.1%	13+
ذكور						
13.1%	15.1%	15.5%	19.3%	14.1%	13.7%	13+
إناث						
39.2%	34.9%	31.4%	41.6%	35.3%	37.2%	13+

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله ٢٠١١.

١. بطالة خريجي الجامعات و المعاهد في فلسطين:

لا يختلف حال الخريجين عن حال العمال الفلسطينيين الذين يعانون من البطالة المتزايدة، حيث تعد البطالة المشكلة الأولى التي تواجه الخريجين من الجامعات و المعاهد الفلسطينية و الخارجية. و بحسب تقارير وزارة العمل الفلسطينية فإن الجامعات الفلسطينية تخرج سنوياً نحو أربعين ألف طالب وأن ١٨% من هؤلاء الخريجين ينخرطون في قطاع العمل فقط و الباقي ينضم إلى سوق البطالة، مما يؤدي بهؤلاء الشباب إلى الهجرة إلى دول أجنبية و عربية، و يبقى القسم الأكبر من الخريجين يعاني من البطالة. و أوضحت التقارير أن ٤٧% من العاطلين عن العمل هم من الخريجين (وزارة العمل الفلسطينية، ٢٠١١).

تشير الإحصاءات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما هو موضح في الجدول (٣) فقد ازدادت نسبة بطالة الخريجين في العام ٢٠٠٤ بمعدل ٥% عن العام ٢٠٠٣، و استمرت الزيادة بنفس المعدل تقريبا إلى العام ٢٠٠٨ حيث ازدادت بنسبة ٨%. ثم بدأت بعدها في الانخفاض بنسبة ٨% سنة ٢٠١٠، بسبب بدأ رجوع النشاط الاقتصادي بشكل جزئي عن طريق التجارة بواسطة الانفاق، و رجوع العمل في بعض المنشآت التجارية و الصناعية.

جدول ٥ بطالة الخريجين في فلسطين ٢٠٠٣-٢٠١٠

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة بطالة الخريجين	19.0%	21.1%	22.5%	22.3%	22.3%	26.3%	25.0%	24.2%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، ٢٠١١.

فرضيات البحث:

- تساهم المشروعات الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تخفض من نسبة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية.
- ويندرج من تلك الفرضية الأساسية عدة فرضيات فرعية وهي:
1. هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين زيادة عدد العاملين في المشاريع الصغيرة و تخفيض نسبة البطالة في خريجين مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.
 2. هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين زيادة القيمة المضافة للمشاريع الصغيرة و تخفيض نسبة البطالة في خريجين مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.
 3. هناك علاقة عكسية وذات دلالة احصائية بين زيادة قيمة التكوين الرأسمالي للمشاريع الصغيرة و تخفيض نسبة البطالة في خريجين مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

متغيرات الدراسة:

- سيقوم الباحثان في الدراسة الحالية بدراسة أثر المشروعات الصغيرة (كمتغير مستقل) على نسبة البطالة (متغير تابع).
- وسيتم تمثيل اثر المشروعات الصغيرة (المتغير المستقل) بعدة مؤشرات وهي:
- 1- عدد العاملين فيها،
 - 2- القيمة المضافة
 - 3- التكوين الرأسمالي تلك المشروعات.
- تمثيل البطالة (المتغير التابع الاول)، سيكون بنسبة العاطلون عن العمل كما هم معروفون في الاراضي الفلسطينية من المشاركين في القوى العاملة في الاراضي الفلسطينية.

منهج الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج الاستنباطي وأداته التحليل الإحصائي حيث تستند الدراسة إلى التحليل المنطقي لمؤشرات التوسع في المشاريع الصغيرة ودراسة المدى التي تؤثر فيه على البطالة والدخل المحلي لكل فرد في الأراضي الفلسطينية. اعتمد البحث على البيانات الثانوية و هي عبارة عن سلسلة من المسوحات الاقتصادية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعدد وحجم المشاريع الصغيرة في الاراضي الفلسطينية بالإضافة الى نسبة البطالة ايضاً وتم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال المسوحات الاقتصادية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، و هي عبارة عن بيانات سلسلة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٠ و حتى العام ٢٠٠٩ (أي ١٠ مشاهدات، مشاهدة لكل سنة) واختيرت هذه الفترة لتوفر البيانات اللازمة عن بطالة الخريجين في الاراضي الفلسطينية.

العلاقة بين المتغيرات

$$U = a + b_1N + b_2AD + b_3CF + e$$

حيث أن:

U: هي نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية.

N: عدد العمال في المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية.

VAD: هي القيمة المضافة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالألف دولار أمريكي.

CF: هو حجم التكوين الرأسمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالالف دولار أمريكي.

e: حد الخطأ العشوائي.

البيانات المراد تحليلها و المتوفرة في الملحق رقم (١)، عبارة عن سلسلة زمنية ممتدة من سنة ٢٠٠٠ و حتى العام ٢٠٠٩. و تشمل بيانات المتغير التابع U نسبة البطالة، المتغير المستقل الأول N عدد العمال في المشاريع الاقتصادي الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، المتغير المستقل الثاني VAD القيمة المضافة تلك المشاريع بالالف دولار امريكي، بينما المتغير المستقل الثالث CF و يمثل قيمة التكوين الرأسمالي لتلك المشاريع بالالف دولار أمريكي.

و بعد استخدام البرنامج الإحصائي EViews لفحص المتغيرات و علاقتها ببعضها البعض للتمكن من تقدير النموذج القياسي الذي يوضح طبيعة العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية و البطالة من ناحية أخرى، و تظهر النتائج التالية والموضحة في الجدول التالي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	80.40815	11.96510	6.720222	0.0003
NM	-0.000930	0.000201	-4.619051	0.0024
CFM	-0.000171	8.75E-05	-1.955200	0.0915
R-squared	0.759823	Mean dependent var		24.31000
Adjusted R-squared	0.691201	S.D. dependent var		4.338318
S.E. of regression	2.410791	Akaike info criterion		4.841112
Sum squared resid	40.68340	Schwarz criterion		4.931888
Log likelihood	-21.20556	Hannan-Quinn criter.		4.741532
F-statistic	11.07256	Durbin-Watson stat		2.016556
Prob(F-statistic)	0.006790			

فيصبح النموذج كالاتي:

$$U = 80.408 - 0.000930 * NM - 0.000171 * CFM$$

P-Value

0.0024

0.0915

Adjusted R-squared = % 69.12

Prob (F-Statistic) = 0.00679

Durbin-Watson stat = 2.016556

حيث:

NM: عدد العاملين في المشاريع الصناعية.

CFM: قيمة التكوين الرأسمالي في المشاريع الصغيرة بآلاف دولار امريكي.

نستطيع ان نلخص النتائج التالية من الجدول السابق (٦):

١. قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R-squared**) هي ٠,٦٩١٢ أي ان المتغيرات المستقلة في النموذج السابق وهي عدد العاملين في المشاريع الصناعية (الصغيرة والمتوسطة)، تفسر حوالي ٦٩,١٢% من التغيير الذي يطرأ على البطالة في الاراضي الفلسطينية (المتغير التابع)، و الباقي وهو ٣٠,٨٨% تفسره متغيرات أخرى غير مشمولة في النموذج.

٢. معامل جودة النموذج (F) ممتاز حيث ان قيمته مرتفعة (١١,٠٧)، ودال احصائيا (0.00679) عند مستوى دلالة ٥%.

٣. من قيمة (Durbin-Watson stat) وهي (٢,٠١٦) وتدل على انه لا يوجد ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين قيم الحد العشوائي، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج كافية لتوضيح العلاقة بينها وبين المتغير التابع وه نسبة بطالة الخريجين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني.

٤. وعند فحص مشكلة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (جدول ١,٢)، تبين أنه لا يوجد ارتباط بين المتغيرين المستقلين وهما عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة و كمية التكوين الرأسمالي، و لفحص وجدود مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام معامل تباين التضخم (Variance Inflation Factor) ويرمز له VIF ويمكن ان نقول انه لا توجد مشكلة الارتباط بين المتغيرات اذا كان هذا المعامل اقل من ٥ و يتم حسابه حسب المعادلة الاتية:

$$VIF=1/(1-R^2)= 1/(1-0.054^2)= 1.003$$

حيث أن R2 هي معامل التحديد الموجود في الجدول رقم ١,٢، فمن قيمة VIF=1.003، وهي اقل من ٥، يتضح بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة.

٥. في الجدول ١,٣، تظهر قيمة (Prob. Chi-Square) وهي ٠,١٣٥ وهي غير دالة احصائيا، وهذا يعني انه لا يوجد مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity).

٦. المعنوية ممتازة لمتغير عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وهي (٠,٠٠٢٤) اي انها دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٥%.

٧. المعنوية متوسطة لمتغير قيمة التكوين الرأسمالي في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وهي (٠,٠٩) اي انها دالة احصائيا عند مستوى دلالة ١٠%.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	58754.81	3116.407	18.85339	0.0000
CFM	-0.101657	0.149392	-0.680473	0.5154
R-squared	0.054714	Mean dependent var		56839.70
Adjusted R-squared	-0.063447	S.D. dependent var		4104.089
S.E. of regression	4232.283	Akaike info criterion		19.71573
Sum squared resid	1.43E+08	Schwarz criterion		19.77624
Log likelihood	-96.57864	Hannan-Quinn criter.		19.64934
F-statistic	0.463044	Durbin-Watson stat		0.935533
Prob(F-statistic)	0.515412			

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	4.231645	Prob. F(5,4)	0.0935
Obs*R-squared	8.410063	Prob. Chi-Square(5)	0.1350
Scaled explained SS	1.173117	Prob. Chi-Square(5)	0.9474

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	370.3753	200.2782	1.849305	0.1381
NM	-0.009390	0.006170	-1.521936	0.2027
NM^2	5.25E-08	4.68E-08	1.122558	0.3244
NM*CFM	1.66E-07	5.71E-08	2.907971	0.0438
CFM	-0.009800	0.003155	-3.105703	0.0360
CFM^2	1.17E-08	1.04E-08	1.120310	0.3253
R-squared	0.841006	Mean dependent var		4.068340
Adjusted R-squared	0.642264	S.D. dependent var		3.235818
S.E. of regression	1.935376	Akaike info criterion		4.442189
Sum squared resid	14.98272	Schwarz criterion		4.623740
Log likelihood	-16.21095	Hannan-Quinn criter.		4.243028
F-statistic	4.231645	Durbin-Watson stat		2.358631
Prob(F-statistic)	0.093548			

الدلائل الاقتصادية لنتائج النموذج القياسي:

ويمكن أن نفسر من النموذج قيم التغير في نسب البطالة في الاراضي الفلسطينية كالاتي:

$$U = 80.408 - 0.000930 * NM - 0.000171 * CFM$$

أن كل زيادة في عدد العمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار ١٠٠٠ عامل يؤدي الى تقليل نسبة البطالة بمعدل (0.93%) اي بنسبة ١% تقريبا.

أن كل زيادة في التكوين الرأسمالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار مليون دولار يؤدي الى تقليل نسبة البطالة بمعدل ٠,١٧١% بمعنى آخر لتقليل نسبة البطالة بنسبة ١% يجب استثمار مبلغ ٥,٨٤٨ مليون دولار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة أي لتخفيض نسبة البطالة بنسبة ١٠% يجب استثمار ما قيمته ٥٨,٤٩ مليون دولار .

وتأتي اشارات المتغيرات المستقلة وهي عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وقيمة التكوين الرأسمالي لتلك المشاريع، متوافقة مع الفرضيات في هذا البحث، أي ان العلاقة عكسية بين كلا من عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وقيمة التكوين الرأسمالي، مع نسبة البطالة في الاراضي الفلسطينية.

ملاحظة:

عند اعداد النموذج القياسي تم أخذ مجموع جميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهي مشاريع الخدمات والمشاريع الصناعية والنقل والمواصلات والبناء و مشاريع التجارة الداخلية ولكن كانت النتائج غير دالة احصائية لان ليس جميع المشاريع لها نفس القدرة في تقليل نسبة البطالة. وتم اختيار كل مجموعة على حدة فتيين من خلال النتائج ان المشاريع الصناعية هي التي لها الدور الاكبر في تقليل نسبة البطالة لانها تعتمد بشكل كبير على الايدي العاملة وكل زيادة في راس المال تعني زيادة في الايدي العاملة وذلك لان طبيعة المشاريع في الاراضي الفلسطينية من النوع كثيفة الاستخدام للعامل البشري. وتلي المشاريع الصناعية المشاريع التجارية وكان مدى مساهمة مشاريع البناء ضعيفا نظرا لظروف الحصار و الاغلاقات للمعابر ومنع دخول مواد البناء خلال فترة الدراسة ولكن في ظل اختفاء كل تلك المعوقات يكون لهذه المشاريع دورا فاعلا ايضا في تقليل نسبة البطالة.

نتائج الدراسة:

توصل الباحثان من خلال تلك الدراسة الى النتائج الاتية:

عدم إقبال الشباب على الأعمال المهنية وانتشار ثقافة العيب بين بعض الأفراد فهناك عدد كبير من العاطلين عن العمل لا يعملون في بعض الأعمال مثل الزراعة و البناء و التنظيف، بالرغم من أن تلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ما هي إلا ترجمة عملية للأفكار الريادية والمبادرات الفردية والجماعية التي يتبناها الرياديون. إن إنشاء هذه المشاريع وإدارتها يخلص فئة الشباب من فكرة ثقافة العيب -الخاطئة أصلاً- كونه سيصبح مدير ومالك ومنتج

في ذات الوقت. إن هذه المشروعات هي المجال الأفضل للعمل المهني وتشجيعه. وعليه هناك مجموعة من المبادرات والبرامج المطلوب تطبيقها لزيادة إقبال الشباب على العمل المهني ومواجهة ثقافة العيب في هذا المجال.

المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول لبطالة الخريجين الناتجة عن التخصص إذا ما تم استخدام جزء من عوائدها لتمكين العمالة التي يتم التخلي عنها من دخول هذا القطاع كمالك ومدير للمشروع ومنتج في ذات الوقت. وبالاعتماد على خبراتهم في المؤسسة الأم يمكن الاستفادة من التشابك مع هذه المؤسسة من خلال إقامة مشاريع مكملة لها. ما سبق يحتاج إلى إعادة تأهيل العمالة التي يتم التخلي عنها من خلال التدريب.

إن التركيز الحاصل على المدن الرئيسية في توزيع الموارد في الأراضي الفلسطينية يؤدي إلى تركيز البنية التحتية في هذه المدن مما يؤدي إلى خلل في توزيع المشروعات الإنتاجية بأحجامها المختلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى خلل في توزيع الدخل ويزيد المناطق الفقيرة غير المخدومة فقراً. إن دعم هذه المشروعات وتشجيع إقامتها يخلق المزيد من فرص العمل ويزيد من العدالة في توزيع مكاسب التنمية وتوزيع الدخل ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة.

من أهم الحلول الناجمة للحد من بطالة الخريجين، العمل في المشاريع الصغيرة، لأنها تسهم في تخفيض البطالة بنسب كبيرة مقارنة بحجم التمويل المستثمر البسيط في تلك المشاريع، حيث يتطلب استثمار مبلغ حوالي ٦٠ مليون دولار أمريكي لتخفيض نسبة البطالة بمعدل ١٠%.

التوصيات:

يعتمد نجاح قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على إيجاد بيئة إيجابية لتأسيس وتشغيل هذه المنشآت. ولتحقيق ذلك لا بد من:

١. وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل على المستوى الوطني تهدف الى تنمية هذه المشروعات في الأراضي الفلسطينية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى، و من تلك الخطط:
- نشر الوعي بالقوة والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة لهذه المشروعات، وإشراك جميع الجهات المعنية في ذلك.
- زيادة دور مؤسسات الاقراض للمشاريع الصغيرة، وزيادة التسهيلات الممنوحة لتلك المشروعات.
- زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها، حيث يجب التأكيد على أنه بمجرد زيادة فعالية البنية المؤسسية وتنشيطها بما يسمح لها بتمثيل هذه المشروعات بفاعلية بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار. وينبغي أن تمنح هذه الآلية بعض الوقت لأي تعمل بكفاءة، ولكي تترسخ في شكل نظام، وسيعطيها ذلك في المقابل مزيد من المصداقية في عيون الفئة المستفيدة والمستهدفة.

٢. التركيز على المشاريع الصناعية، لأنها تستلزم عدد كبير من العمال في كل زيادة لراس المال، كما انها اقل تائرا بالاوضاع السياسية من المشاريع الاخرى مثل مشاريع البناء والخدمات.
٣. تعميم مراكز خدمات الأعمال لتجمعات هذه المشروعات، حيث من الممكن أن يتأثر نمو هذه المشروعات بسبب انخفاض مستوى الجودة وتدنى المعايير البيئية وضعف إمكانات الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعا لسلعها. كما يمكن زيادة الإنتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي.
٤. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بهدف تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها.
٥. التعاون بين الاطراف ذات العلاقة لصياغة التشريعات وسن القوانين على صعيد معالجة السياسة الضريبية والجمارك والعمل على تذليل المعوقات المعلوماتية على صعيد معالجة البحث والتطوير.
٦. توفير الحماية للمنتج الوطني الجيد.
٧. الاهتمام بالتعليم والمهني والجامعي، مع التركيز على توجيه التعليم فيما يعمل على تنشيط الاقتصاد الوطني.

المراجع:

- أبو الهيجاء، عدنان (١٩٩١)، الصناعات الصغيرة في الأردن ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
١. الأسرج، حسين (٢٠١٠)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
 ٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ٢٠٠٧.
 ٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. سلسلة المسوح الاقتصادية، ١٩٩٨-٢٠٠٦، نتائج منقحة. (بيانات غير منشورة).
 ٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١. سلسلة المسوح الاقتصادية، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ نتائج اساسية. (بيانات غير منشورة).
 ٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي رقم "١١".
 ٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٣): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.
 ٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١١): مسح القوى العاملة الفلسطينية. تقرير سنوي. فلسطين.

٨. حويتي، أحمد و بدر، عبدالمنعم ويالو دميا تيرنو (٢٠٠٧)، البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .
٩. خالفي، علي (٢٠١١)، أزمة البطالة وآليات مواجهتها في الدول العربية. جامعة الجزائر الجزائر.
١٠. خضر، حسان (٢٠٠٢)، تنمية المشاريع الصغيرة، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع سبتمبر ٢٠٠٢، السنة الأولى، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
١١. خلف، عثمان (١٩٩٥)، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية : حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
١٢. الدباغ، بشير و عبد الجبار الجرمود (٢٠٠٣)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن.
١٣. زكي، رمزي (١٩٩٧)، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦، الكويت.
١٤. الزيادات، ممدوح (٢٠١٠)، دور المشروعات الصغيرة في الحدّ من مشكلة البطالة في الأردن، كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الاردن.
١٥. الزعنون، فيصل و اشتهيه (٢٠١١)، عماد البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية ، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، العدد الأول.
١٦. سلطة النقد و معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (٢٠١١)، المرقب الاقتصادي والاجتماعي.
١٧. سلمان، ميساء (٢٠٠٩)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، بحث ما جستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
١٨. عبد الغني، سماح (٢٠٠٧)، تفعيل دور المشروعات الصغيرة فى خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الادارة العامة للبحوث المالية والتنمية الادارية، وزارة المالية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
١٩. عبد الكريم، البشير (٢٠٠٤)، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الأول.
٢٠. الصادق عبد الله و اليوشع أحمد (١٩٩٧) ، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية، مركز البحرين الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، البحرين.
٢١. عبد الفتاح أحمد نصر الله و غازي الصوراني (٢٠٠٥)، المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة فلسطين.
٢٢. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس. (٢٠١١)، المراقب الاقتصادي والاجتماعي. عدد ٢٦. فلسطين.

٢٣. المنصور كاسرو جواد شوقي (٢٠٠٠)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
٢٤. منظمة العمل العربي (٢٠٠٩)، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت.
٢٥. ميا، علي (٢٠٠٥)، دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في القطر العربي السوري.
٢٦. وزارة العمل. (٢٠١١)، تقارير متنوعة، فلسطين.
٢٧. وزارة الخارجية والتخطيط، الخريجون وسوق العمل، فبراير ٢٠١٢
٢٨. يوسف، توفيق عبدالرحيم (٢٠٠٢)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صنعا للنشر ط١، عمان، الاردن.

29. Kongolo, Mukole (2010), Job creation versus job shedding and the role of SMEs in economic development, African Journal of Business Management Vol. 4(11), pp. 2288-2295.
30. Mike I. Obadan, Akomaye V. Agba (2005), Small and Medium Enterprises Development Policy in Brazil, Malaysia, South Africa and South Korea: Lessons for Africa and Nigeria.
31. Stoner, C (1983), Planning in small Manufacturing Firms, Journal of Small Business Management, Volume 21, No.

ملحق : رقم ١ القيمة بالالف دولار امريكي

التكوين الرأسمالي	القيمة المضافة	عدد العاملين	السنة	النشاط الاقتصادي
16,708.9	255,846.9	45,802	2000	انشطة الخدمات
4,845.4	209,409.8	50,081	2001	
6,754.9	157,025.4	45,483	2002	
13,343.1	208,099.3	49,939	2003	
20,822.3	175,132.4	45,802	2004	
11,669.0	237,303.6	55,069	2005	
24,963.1	270,030.1	54,805	2006	
28,373.5	295,356.9	55,177	2007	
32,194.1	433,187.1	59,471	2008	
33,129.0	399,607.3	69,530	2009	
29,520.9	605615.1	85,207	2000	انشطة التجارة الداخلية
4653.2	398973.2	89020	2001	
2944.2	401018.4	91004	2002	
10,115.6	471,602.1	93,332	2003	
34,264.1	485,942.9	100,341	2004	
9,254.3	654,614.1	105,806	2005	
16,509.1	693,242.1	105,664	2006	
49,589.3	669,107.1	99,321	2007	
27,048.9	870,917.2	109,099	2008	
34,745.5	1,069,002.6	120,563	2009	
١,٤٥٥,٨	٢٨,٢٠٢,٥	٢,٩٤٥	2000	انشطة النقل والتخزين والاتصالات
٧١٢,٣	١٨,٧٨٢,٣	٢,٩٧٠	2001	
٤٧٠,٣	١٤,٤٩٥,٦	٢,٧٩٠	2002	
٨١٧,٨	٣٠,٥١٧,٧	٣,٤٠٤	2003	
٥,٤٠٦,٩	٣٢,٦٠٦,٦	٣,٥٦٨	2004	
١٠,١٤٢,٤	٥٢,٨٧٨,٨	٥,٧٣٦	2005	
٣,٣٥٤,٤	٣٩,٦٣٦,٩	٤,٤١٢	2006	
6,751.5	49,292.8	4,650	2007	
4,726.5	68,536.1	5,340	2008	
4,266.5	60,319.5	5,141	2009	
15,426.8	531,536.8	67,541	2000	انشطة الصناعة
11,432.2	366,952.0	58,612	2001	
7,095.0	247,736.9	55,047	2002	
6,215.9	363,414.0	54,956	2003	

دور المشاريع الصغيرة في معالجة بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني

26,812.0	477,069.4	54,444	2004	
14,308.3	489,464.8	57,074	2005	
19,410.9	578,511.6	54,699	2006	
33,537.7	531,254.1	54,781	2007	
28,232.0	643,198.3	53,432	2008	
25,918.7	677,909.4	57,811	2009	
1,314.1	77,197.4	4,761	2000	الإنشاءات
858.4	40,100.2	3,571	2001	
551.1	30,266.1	3,575	2002	
870.5	49,008.7	3,603	2003	
1,353.5	70,552.9	5,005	2004	
٧٨٤,٦	١٢٨,٦١٦,٩	٤,٢٧٧	2005	
١,٢٢٧,٩	١٤٥,٠٩٦,٧	٤,٣١٨	2006	
٣,٦٩٠,٧	١١٠,٧١٥,٣	٤,١٥٩	2007	
١,٤٠٨,٠	٤٠,٤٠٢,٣	٣,٤٨٤	2008	
٢,٨٠٧,١	٥٤,٦٠٠,٣	٣,٢٨٥	2009	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، ٢٠١١.